

دراسات نقدية 1 – الأسبوع الثامن

الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر
"التحديات والفرص"

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



اختبار صحة الفروض

تعتمد هذه الورقة البحثية على صياغة أسئلة بحثية بدلاً من صياغة فروض علمية صريحة، حيث حددت الباحثة مجموعة من التساؤلات الجوهرية مثل: ما هي التشريعات الحالية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في مصر؟ وهل هي كافية لوضع إطار قانوني شامل؟ وما هي التحديات والفرص والمقترحات الممكنة؟ ورغم أن هذا النهج شائع في الدراسات القانونية التي تهدف إلى التحليل الوصفي والاستقراء، إلا أن غياب الفروض الواضحة يقلل من القدرة على اختبار صحة النتائج وفق منهجية بحثية دقيقة.

اختبار صحة الفروض

كان من الممكن تحويل هذه الأسئلة إلى فروض قابلة للاختبار مثل:

- التشريعات المصرية الحالية غير كافية لتغطية جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- الفجوة بين التشريعات المصرية والدول المتقدمة تؤثر على جاهزية مصر لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن.

صياغة مثل هذه الفروض كانت ستوفر أساسًا لتقييمها من خلال مقارنة قانونية موسعة، أو من خلال استبيانات ومقابلات مع خبراء، مما يعزز المصداقية ويمنح البحث قوة إثباتية أكبر. أما في صورته الحالية، فقد اكتفت الباحثة بالاعتماد على التحليل المقارن دون تطبيق أدوات قياس كمية أو اختبارية، وهو ما جعل النتائج أقرب إلى توصيات تحليلية مستندة إلى مراجعة مكتبية للنصوص القانونية.

جوانب القوة في الدراسة

- من أبرز نقاط قوة هذه الدراسة أنها لم تبدأ مباشرة في تناول الجانب القانوني، بل سبقت ذلك بعرض تاريخي وتعريفي لمفهوم الذكاء الاصطناعي، تطوره، وأبرز استخداماته في مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم، النقل، والطاقة. هذا الأسلوب منح القارئ خلفية معرفية متكاملة قبل الدخول في صلب النقاش القانوني، وجعل الانتقال من الجانب التقني إلى الجانب التشريعي أكثر سلاسة. كما أن التدرج المنهجي يعكس وعي الباحثة بأهمية بناء إطار فكري متماسك للموضوع، وهو ما يسهل على القارئ غير المتخصص استيعاب القضايا القانونية المطروحة.
- اعتمدت الباحثة على المقارنة بين التشريعات المصرية وتجارب دول أخرى متقدمة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي مثل كندا وفنلندا والسعودية. هذه المقارنة لم تقتصر على عرض النصوص القانونية، بل تضمنت تحليلاً لكيفية تطبيق تلك التشريعات في الواقع العملي، مما أتاح إبراز أوجه القصور في النظام التشريعي المصري، واقتراح حلول مستوحاة من أفضل الممارسات العالمية. المقارنة الدولية هنا لم تكن مجرد إضافة شكلية، بل ساعدت في وضع مصر في سياق عالمي ومعرفة موقعها على خريطة الحوكمة التكنولوجية.

جوانب القوة في الدراسة

- الدراسة أولت اهتمامًا كبيرًا بربط الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي بالمبادئ الحقوقية والأخلاقية، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية، حماية البيانات، الشفافية، والمساءلة. هذا الربط يعكس وعيًا بأن التشريعات التقنية لا يمكن أن تكون فعالة دون مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي. كما أن إدخال البعد الحقوقي يعزز من أهمية الدراسة لدى صانعي القرار، لأنه يربط التشريع بأحد أهم محاور التنمية المستدامة وهو احترام حقوق الأفراد.
- لم تكتفِ الباحثة بوصف الوضع القائم أو عرض التحديات، بل ذهبت خطوة أبعد بتقديم مقترحات تشريعية وتنظيمية مستقبلية. هذه المقترحات تضمنت خطوات محددة يمكن تبنيها من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية في مصر، مثل وضع قانون متخصص لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وتشكيل هيئات رقابية مختصة. هذا الجانب التطبيقي يجعل البحث ذا قيمة عملية، وليس مجرد دراسة نظرية.

جوانب الضعف في الدراسة

- رغم أن الباحثة حددت مجموعة من الأسئلة البحثية المهمة، إلا أنها لم تصغ فروضًا علمية واضحة يمكن اختبارها. غياب الفروض يجعل من الصعب تقييم مدى صحة النتائج على أسس منهجية دقيقة. كان من الممكن، على سبيل المثال، صياغة فروض مثل: "التشريعات المصرية الحالية لا توفر إطارًا قانونيًا كافيًا لتغطية جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي" أو "هناك فجوة تشريعية بين مصر والدول المتقدمة تؤثر على الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي". وجود مثل هذه الفروض كان سيوجه الدراسة نحو نتائج أكثر تحديدًا وقابلية للاختبار.
- الدراسة اعتمدت بشكل شبه كامل على تحليل النصوص القانونية والمصادر الثانوية، دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية أو إجراء مقابلات مع خبراء وممارسين في المجال. هذا الأسلوب، رغم ملاءمته للدراسات القانونية، يقلل من قوة الإثبات، لأنه لا يعكس بالضرورة الواقع العملي أو التحديات التي تواجه تطبيق القوانين على أرض الواقع.

جوانب الضعف في الدراسة

- لم تتضمن الدراسة أي بيانات كمية أو إحصاءات توثق حجم استخدام الذكاء الاصطناعي في مصر، أو عدد القضايا القانونية المرتبطة به، أو حجم الاستثمارات المتأثرة بالفراغ التشريعي. إدراج مثل هذه البيانات كان سيعطي قوة أكبر للتحليل، لأنه يربط بين النصوص القانونية وتأثيرها الفعلي في المجتمع والاقتصاد.
- رغم أن الدراسة تناولت القوانين القائمة والمقارنة الدولية، إلا أنها لم تقدم تحليلاً كافياً لمدى تطبيق هذه القوانين في الواقع المصري. كان من المهم التطرق إلى العقبات التي تواجه الجهات التنفيذية في إنفاذ التشريعات، مثل نقص الكوادر المؤهلة أو التعقيدات البيروقراطية، لأن هذا التحليل يساعد في فهم الفجوة بين الإطار القانوني المكتوب والممارسات الفعلية.
- رغم الاستفادة من المقارنة الدولية، إلا أن الدراسة لم تُظهر بشكل كافٍ كيفية تكيف التجارب العالمية بما يتناسب مع الخصوصية القانونية والاجتماعية لمصر. فالتشريعات المستوردة من الخارج قد لا تكون قابلة للتطبيق كما هي في بيئة مختلفة من حيث الثقافة والبنية المؤسسية، وكان من المهم أن تتناول الدراسة هذا البُعد بعمق أكبر.

المرجع

طاهر, ه. م. (2024). الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر

Retrieved from "التحديات والفرص"

https://lsei.journals.ekb.eg/article_369346_36e9c45549fe8a88ca4241e2846072a3.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

